

الأساس القانوني للمياه العراقية

أ.م. حسين عليوي عيشون

الباحث ياسين غانم ردام

كلية العلوم السياسية / جامعة الكوفة

المقدمة:

تعد الأنهار أهم موارد المياه التي تستخدم في مجالات الزراعة وتوليد الطاقة وسد احتياجات السكان وغيرها وقد أثارت الحاجة إلى مياه الأنهار العديد من المنازعات بين الدول المشتركة فيها والتي تم تسويتها سواء من خلال المفاوضات أو من خلال القضاء الدولي وفي بعض المنازعات قطعت الدول علاقاتها الدبلوماسية مع الدول التي تشترك معها في نفس المجرى ودول أخرى أوشكت على استخدام القوة المسلحة ضد بعضها البعض.

واغلب هذه المنازعات كانت بين الدول التي تشترك في مجاري المياه الدولية المستخدمة لأغراض غير ملاحية، لذا فقد اهتم القانون الدولي بوضع القواعد والمبادئ التي تنظم عملية استخدام مياه تلك المجاري كما أبرمت الدول المعنية لهذا الغرض العديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية، وقد أدت هذه الممارسات الدولية إلى نشوء مجموعة من المبادئ العرفية التي تحكم استخدام مجاري المياه الدولية لأغراض غير ملاحية ومنها مجرى نهر دجلة الذي يتمتع بهذه الصفة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى.

إن العراق نظرا لموقعه الجغرافي يعد دولة مصب بالنسبة للمجرى المذكور، وهذه الحقيقة الجغرافية تضعه في موقف ضعيف لأنه يتأثر بشكل كبير بالمشاريع والسدود التي تقيمها دول أعلى المجرى وهي تركيا وسوريا، ولاسيما أن هذه الأخيرة أنشأت فعلا وتخطط لإنشاء العديد من السدود على المجرى الرئيس لنهر دجلة.

كما أن القانون الدولي لم يبد الاهتمام الكافي بالأنهار الدولية إلا مع بداية القرن العشرين بسبب تطور وتعقيد العلاقات الدولية بشأن استخدام مياه الأنهار الدولية، كذلك ازدادت الأهمية بعد ازدياد الطلب

وتضاعف حاجة الشعوب الى المياه العذبة بسبب الازدياد المضطرد بأعداد السكان في العالم وتنوع استخدام المياه الأمر الذي انسحب على موضوع الانهار الدولية ودفع باتجاه تطوير ودراسة القواعد القانونية الدولية التي تنظم الانهار الدولية بوصفها أحد الموارد الاقتصادية الاساسية التي لا غنى عنها. ان العراق ليس بعيد عن هذه الاشكاليات اذ لا تزال تركيا تعتبر نهري دجلة والفرات غير معنيين بالقانون الدولي وتعتبرهما انهارا عابرة للحدود وليست دولية واستنادا الى ذلك اقامت مشاريعها المائية دون التشاور مع جيرانها، ونسفت مبدأ الحقوق المشتركة المتساوية المتساوية لدول الحوض ولم تخالف بنود القانون الدولي وحسب بل اضررت بدول الحوض التي لديها العديد من المشاريع الاقتصادية نتيجة انخفاض التدفق المائي للنهرين.

اولاً: دجلة:

ينبع نهر دجلة من بحيرة هزار الواقعة في المنطقة الجبلية جنوب شرق تركيا على بعد ١٠٠ كم من الحدود العراقية التركية ويبلغ طول النهر (١٧١٨) كم ويدخل العراق بالقرب من بلدة فيشخابور ويبلغ طوله في العراق (١٤١٨) كم وهو يعادل ٨٢% من طول النهر وداخل العراق تصب فيه من الجهة اليسرى خمس روافد وهي (الخابور - الزاب الكبير - الزاب الصغير - العظيم - ديالى).^(١)

يروي النهر ٣٣% من اراضي العراق والذي يعتبر من البلدان الزراعية، وتبلغ كميات المياه التي يحملها نهر دجلة حوالي ٤٠ مليار متر مكعب سنوياً، من جانب اخر فان طبيعة الارض التي يشقها مجرى نهر دجلة في المنطقة الشمالية تجعل من الصعب اقامة السدود عليه من اجل الاغراض المختلفة كالزراعة والصناعة، وبالرغم من كميات المياه التي يحملها الا انه لا توجد استفادة قصوى من مياهه وذلك بسبب عدم وجود انظمة تخزينية او سدود على النهر الامر الذي يعرض مدينة بغداد الى الفيضانات.^(٢)

وتدعي تركيا بأن نهر دجلة هو نهر عابر للحدود وليس نهر دولي وبذلك فهو لا يخضع للقواعد القانونية المنظمة للأنهار الدولية رغم ما جاء في تقرير لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٩٣، انه لا يوجد اي خلاف واقعي حول مفهوم الانهار الدولية والانهار العابرة للحدود من ناحية شمولها بالقانون

الدولي اضافة الى اطلاق تعابير قانونية لا تتفق والطبيعة الجغرافية لنهر دجلة، ولا المعايير الدولية كمفهوم الانهار العابرة للحدود بدلا من الانهار الدولية والاستخدام الامثل والتوزيع المنصف والمعقول بدلا من توزيع الحصص وان هذا التلاعب بالمفاهيم القانونية لا يشكل حجة قانونية مقنعة في الفقه والقانون الدولي.^(٣) وذلك ان النهر يعتبر نهرا دوليا يكفي ان تشترك في مجراه اكثر من دولة واحدة.^(٤)

فتركيا تصر على اعتبار المياه النابعة من اراضيها ثروة من ثرواتها الطبيعية بغض النظر عن الاعتبارات والمواثيق الدولية او التوصيفات القانونية للأنهار الدولية التي تعنى بتنظيم عملية اقتسام المياه بين الدول المتشاطئة، وقد باتت تتصرف بمياه دجلة والفرات بوصفها المالك الوحيد لمياهها، اذ قد قامت ببناء كبير من المشاريع الاروائية على نهري دجلة والفرات بشكل يفوق الحاجة التركية على هذين النهرين وتدور السياسة المائية التركية حول مبدأ مقايضة الماء بالنفط وهو ما صرحت به في مفاوضات عام ١٩٧١ بين تركيا والعراق حين طلبت اسعار مخفضة على النفط مقابل اطلاق الكميات المناسبة من المياه للعراق في حين اعلنت بأن العراق يجب ان يصدر نفطه عبر الاراضي التركية عند تطبيق قرار النفط مقابل الغذاء.^(٥)

وتستند تركيا في ذلك الى مبدأ هارمون* الذي لم يؤخذ به حتى في الولايات المتحدة مدعية ان لها حق السيادة المطلقة على المياه التي تصدر من اراضيها واستغلالها بالشكل الذي تراه مناسباً من دون مراعاة حقوق الدول المتشاطئة معها.^(٦)

كما ان حوض نهر دجلة مستقل عن حوض نهر الفرات من خلال حدود واضحة ومعينة ولا يمكن اعتبارهما نهرا واحدا وان كانا يصبان في شط العرب الذي يعتبر امتدادا للخليج، وقد عارض العراق خطة المراحل الثلاثة* التي تدعو اليها تركيا ويؤكد على الالتزام بأسس قسمة المياه والانتفاع المنصف والمعقول التي تستند الى القانون والعرف الدولي ومن ضمنها مبدأ الحقوق المكتسبة.^(٧)

اما اهم المشاريع التي تنوي تركيا اقامتها على نهر دجلة هي:

أ- مشروع كير الكيزي: ويتضمن هذا المشروع عددا من السدود متعددة الاغراض وهي:

١- سد كير الكيزي بسعة ٢ مليار مكعب من المياه، وينتج طاقة كهربائية بقدرة ١٤٦ مليون كيلو واط بالسنة.

٢- سد دجلة بسعة تخزينية ٥٩,٠ مليار متر مكعب من المياه وينتج طاقة بقدرة ٢٩٨ مليون كيلو واط في السنة.

٣- مشروع الري السحي للجانب الايمن لنهر دجلة ومشروع الري للجانب الايسر لنهر دجلة.

ب- مشروع باطمان: ويتضمن عدد من المشاريع متعددة الاغراض وهي

١- مشروع سد باطمان بسعة تخزين تقدر ب ٢,١ مليار متر مكعب وينتج طاقة كهربائية بقدرة ٤٨٣ مليون كيلو واط في السنة.^(٨)

٢- مشروع الجانب الايمن والايسر لنهر باطمان وتبلغ الاراضي المتوقع ريعها ٣٧٧٤٤ هكتار.

ومن السدود المهمة التي تم بناؤها ومن المتوقع دخولها في الخدمة هو سد اليسو الذي بدأت تركيا ببناءه عام ٢٠٠٦ وهو من اكبر السدود التي اقامتها تركيا على نهر دجلة والذي سيؤثر بشكل كبير على معدلات تصريف المياه الى العراق مما يؤثر سلبا على العراق اقتصاديا وامنيا^(٩)، فهو يقع في منطقة دار غيجتين على بعد حوالي ٤٥ كم من الحدود السورية وبكلفة تصل الى مليون ومئتي الف دولار امريكي ويبلغ طوله حوالي ١٨٢٠ متر وارتفاعه الى ١٣٥ متر وهو من السدود الاملائية الركامية حيث يبلغ منسوب قمته الى ٥٣٠ م اما منسوب الخزن الفيضاني الاعلى فهو ٥٢٨ م ويبلغ منسوب الخزن الاعتيادي ٥٢٥ م وحجم الخزن الكلي منه ١١,٤٠ مليار متر مكعب والمساحة السطحية لبحيرة الخزان هي للسد هي ٣٠٠ كم^٢ وسيتم الاستفادة منه لاغراض الري والزراعة وتغذية المياه الجوفية حيث سيوفر ري مساحات واسعة من الاراضي التركية قد تصل الى ٢ مليون هكتار

وعلى الرغم من تطمينات الحكومة التركية من تأثير بناء السد على العراق الا ان مخاطره اكبر من فوائده وذلك بسبب التداعيات الاقتصادية والفنية المتداخلة اثرها على الامن المائي لمنطقة الشرق الأوسط بصورة عامة والعراق بصورة خاصة.^(١٠)

السياسة المائية التركية في نهر دجلة:

تعد تركيا من البلدان الغنية بالموارد المائية فهي الدولة الثانية عالمياً بكميات المياه بعد كندا وذلك بسبب غزارة الأمطار الساقطة على أراضيها التي يقدر معدلها السنوي بـ ٦٥٩ ملم، بالإضافة إلى قلة كمية التبخر السنوي إذ تبلغ كمية الموارد المائية التركية نحو ٥١٨ كم مكعب في السنة وقد هيا ذلك لتركيا قوة كبيرة تستطيع من خلالها أن تؤثر على جيرانها، لاسيما العراق من خلال قيامها بالمشاريع المختلفة، فالعراق يعتمد بشكل شبه كامل على الموارد المائية القادمة من تركيا وأن أي تغيير في الكميات الواردة إليه يؤثر على جميع قطاعات المياه في العراق فيه كما أنه يزيد من المساحات الصحراوية.^(١١)

وقد تناقصت كمية المياه الواردة إلى العراق خلال السنوات الأخيرة من ٦٧،٥ م^٣ إلى ٤٣،٩٢ مليار م^٣ وهو ما يمثل ٥٥% من حاجة العراق المائية التي تبلغ ٧٦،٩٥٢ مليار متر مكعب مع غياب الاتفاقيات بين دول الحوض وحمل بناء السدود من قبل تركيا وتباين وجهتي نظر سوريا والعراق، وذلك يعني أن واردات العراق من المياه سوف تقل أكثر في المستقبل مع غياب الاتفاقيات على الحصص المائية العادلة الأمر الذي يجعل مستقبل المياه في العراق مثير للقلق، خصوصاً في ضوء ارتباط العامل المائي بالبعد السياسي والاقتصادي والقانوني وذلك نظراً لطبيعة العلاقات التي تسود بين العراق ودول المنبع.^(١٢)

أن التطور التكنولوجي في تركيا أثر بدرجة كبيرة على نوعية وكمية المياه الواصلة إلى سوريا والعراق حيث أن المياه الواصلة إلى المناطق الوسطى والجنوبية من العراق تكون إما مياه مالحة أو ملوثة وترتفع فيها نسبة الغرين وطمى بنسبة عالية وقد سببت أيضاً بزيادة نسبة الملوحة في المجاري السفلية في العراق بسبب راجعات المياه والبالغة نسبتها ٣٠ بالمئة علماً أن نسبة الملوحة المقبولة في المياه يجب أن تكون ١،٥ بالمئة للري ولهذا ستتكون آثار سلبية متلاحقة على الأراضي والانتاج الزراعي مع ظهور بؤار الصبغة والبور.^(١٣)

إن في تعريف تركيا للأَنْهَار الدولية ثغرة ليست في صالحها، بالإضافة إلى أن تعريفها للأَنْهَار الدولية غير صحيح أصلاً وذلك فيما يتعلق بنهر دجلة، حيث أن دجلة واعتباراً من مدينة جزرة التركية الحدودية،

يؤلف الحدود السورية لمسافة ٤٤ كم منها ٣٧ كم حدوداً بين تركيا وسوريا و٧ كم تشكل جزءاً من الحدود السورية العراقية فهل كانت تركيا ستوقع اتفاقية شبيهة بما وقعتها مع الاتحاد السوفيتي السابق أرمينيا وجورجيا في الوقت الحاضر، بتقاسم المياه وعدم التلاعب بمياه النهر دون موافقة الدولة الحدودية المقابلة وبغض النظر عن من هي دولة المنبع أو المسافة التي يسير بها النهر.

تقوم السياسة المائية التركية على حق السيادة المطلقة على مواردها المائية في حوض دجلة داخل أراضيها ولذلك تصرفت بشكل مطلق بمياه النهر ومن خلال تشييد السدود والمشاريع الإروائية والزراعية ولا تزال مستمرة بنهج مقارب من دون مراعاة حقوق الدول المتشاطئة معها.

ويمكن ملاحظة أن مناطق جنوب شرق الأناضول متأخرة اقتصادياً وغير مستقرة كما لا يوجد فيها موارد طبيعية أخرى، لذا فإن تركيا تؤكد دائماً على أن مشاريعها تعمل لسد الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقة وضمان استقرارهم وأن الأولوية الأولى للمياه وبدون منازع هي للأتراك كما وأنها ترفض المطالبات السورية والعراقية بخصوص احتياجاتهما المائية واعتبار تلك المطالب مبالغاً فيها وأن كمية المياه التي تمنحها لكلا البلدين تعد أكثر من كافية لحاجتهما الفعلية وأن كل ما تقوم به هو حجز الماء الذي يذهب هدرًا في هاتين الدولتين.^(١٤)

إن تركيا حاولت ومنذ وقت مبكر استخدام المياه كورقة ضغط سياسي وجيوبوليتيكي، كمرحلة أولى ضمن أهدافها في الحصول على النفط مقابل المياه إذ لم تكن سياستها المائية في هذه المرحلة استجابة طبيعية لنقص في المياه بقدر ما كانت محاولة منها لإحكام سيطرتها على مياه نهر الفرات لغرض مساومة العراق للحصول على مكاسب اقتصادية وفي هذه المرحلة على وجه التحديد.^(١٥)

وتعمل تركيا في الوقت الحاضر على إقامة العديد من المشاريع الاقتصادية التي تستهدف التنمية المستدامة فضلاً عن ذلك فإنها تقوم بهذه المشاريع على حساب الدول المتشاطئة معها من دون أن تكثر لآثارها السلبية على هذه الدول التي سبق واشتكت من الممارسات التركية في بناء السدود التي

تسعى الى تأمين حصصها المائية للأراضي الزراعية الجديدة من اجل سلتها الغذائية وكذلك انشاء المحطات الكهربائية لسد حاجتها في مجال الطاقة داخل اراضيها. (١٦)

ثانياً: الفرات:

ينبع نهر الفرات من المرتفعات الجبلية الوعرة في المنطقة الشرقية لتركيا ويتكون مجراه الرئيس من عدة منابع اهمها فرات صو ومراد صو، وتبلغ مساحة حوضه الجغرافي حوالي ٤٤٤ الف كم^٢ منها في تركيا ١٢٢ الف كم^٢ وفي سوريا ٧١ الف كم^٢ وفي العراق ٢٠٦ الف كم^٢ وعلى الرغم من طول النهر في العراق الا ان اكثر مصادر تغذيته تقع في تركيا وحسب معدلات الدفع التي سجلتها عدادات بلبقيس كوي في تركيا فأن معدل الدفع السنوي (٣٠٧٧٧) مليون م^٣/ ثانية. وتقع بعض فروع تغذيته من الجبال الكبيرة الواقعة في تركيا اذ يخرج من المنطقة الجبلية شمال ارضروم حيث يزيد ارتفاعها عن ثلاثة الاف متر فوق مستوى سطح البحر وهي المنطقة المحصورة بين بحيرة وان والبحر الاسود.

ويعتبر نهر الفرات وفق قواعد القانون الدولي نهراً دولياً لاشتراك اكثر من دولة في مجراه وقد الزمت قواعد القانون الدولي للمياه في غير الشؤون الملاحية دولة المنبع اشعار دولة المجرى مسبقاً عن النية لاقامة مشاريع مائية على النهر المشترك ولم تجيز اقامة هذه المشاريع قبل التوصل الى اتفاق مع دول المجرى، وبما ان النهر الدولي هو النهر الذي تقع اجزاء منه في دول مختلفة وينطبق ذلك على نهر الفرات الذي وتشترك في مجراه ثلاث دول هي العراق وسوريا وتركيا ثم ان على الدول المشتركة في الحوض الدولي حقوقاً متقابلة في استغلال مياهه والتزامات متبادلة في ضرورة احترام الحقوق المكتسبة. (١٧)

وتطبق تركيا نفس الرؤيا السياسية التي تعتمد عليها في نهر دجلة على نهر الفرات فطبقاً لوجهة النظر التركية فان النهر الدولي هو النهر الذي يشكل خط الحدود بين دولتين او اكثر من اجل الادعاء بحق السيادة المطلقة على مياهها داخل اراضيها وهوما يتعارض مع مفهوم النهر الدولي ومع طبيعة الحقوق التي يقرها القانون الدولي للدول المتشاطئة على الانهار الدولية. (١٨)

ان السياسة التركية تناقض قانونيا مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول الذي يقضي بأن تحدد حصص المياه من المجرى الدولي طبقاً لعوامل تؤخذ بالاعتبار ظروف كل حوض والمشاريع القائمة عليه واسبقية استخدام مياهه.

كما ان تركيا تتهرب من اللجوء الى قواعد القانون الدولي لوضع حل عادل للخلاف القائم بل انها لا تعترف في اغلب الاحيان بوجود قواعد قانونية دولية تنظم الانتفاع بمياه الانهار الدولية.^(١٩)

ولا تزال تركيا تعتبر نهر الفرات غير معني بالقوانين الدولية واستناداً إلى ذلك، أقامت مشاريعها المائية دون التشاور مع جيرانها من دول الحوض (سوريا والعراق). وبذلك نسفت مبدأ الحقوق المشتركة المتساوية لدول الحوض ولم تخالف بنود القانون الدولي وحسب، بل أضرت بدول الحوض التي لديها العديد من المشاريع الاقتصادية نتيجة انخفاض التدفق المائي عبر النهر كما أنها خالفت المادة (د) من مبادئ هلسنكي لعام ١٩٦٦ باعتبار الفرات نهراً دولياً واعتبرت الفرات نهراً عابراً للحدود يقطع حدودها عبر الدول ولم تراعي الحقوق التاريخية المكتسبة لدول الحوض وأيضاً لم تمتثل إلى مبدأ التعويضات التي أقرتها مبادئ هلسنكي لعام ١٩٦٦ واستخدمت مبدأ الاستخدام التعسفي للحق في استثمار وتخزين مياه نهر الفرات.^(٢٠)

ان مختلف المشاريع التي اقيمت على نهر الفرات في البلدان الثلاثة المشتركة في النهر تركيا وسوريا والعراق ذات طبيعة تنافسية وليست تكاملية، وتعكس المشاريع المقامة والمخطط لها بدول حوض دجلة والفرات مدى تجاوز هذه المشاريع لامكانية النهر، اذ يقدر ان مياه الفرات تكفي لري حوالي ٥,٢ مليون هكتار سنوياً فيما تخطط الدول الثلاث وحسب المعلومات المتبادلة عام ١٩٨٣ في اللجنة الفنية المشتركة الى ري حوالي ٣,٤ مليون هكتار منها ٤٤٦,١ ألف هكتار في تركيا، و ٧٣٦,٠ ألف هكتار في سوريا و ٩٥٤,١ ألف هكتار في العراق وهذا يعني ان احتياجات البلدان الثلاث تفوق متوسط ايرادات النهر السنوية بحوالي مرتين وهو ما يسمى في القانون الدولي بتنازع المصالح ولا يمكن ازالة هذا التنازع الا باتفاق الاطراف على التنازل عن جزء من المشاريع التي ربطتها بنهر الفرات وفقاً للاحتياجات الاجتماعية

والاقتصادية لكل بلد مع مراعاة الموارد المائية البديلة والموارد المادية لكل منها، وان المشكلة الرئيسية بين دول نهر الفرات هي مشكلة ادارة وتوزيع وتخطيط استخدام الموارد المائية لهذين النهرين اكثر منها ازمة نقص مياه.

وكانت سوريا اولى الدول النهرية التي حاولت بصورة موسعة ان تضبط مياه الفرات ومرد ذلك الى ضعف مواردها المائية بالنسبة للعراق وتركيا وكان الاتحاد السوفييتي سابقا هو المسؤول عن انشاء سد الطبقة او الثورة على الفرات على مسافة ٤٠ كلم جنوب الحدود التركية اما ملء بحيرة الاسد بسعة ١٤ مليون م^٣ فبدأ عام ١٩٧٦ وقد انشئ السد لتأمين المياه للزراعة ولقطاع الطاقة المتصلة ب ٨ توربينات كل منها ١٠٠ ميغاواط.^(٢١)

اما اهم السدود التي اقامتها تركيا على نهر الفرات هي:

- ١- سد كيبان: هو اول السدود التركية الذي انجز عام ١٩٧٤ وتبلغ سعته التخزينية ٣٠ مليون متر مكعب والهدف الاساسي منه توليد الكهرباء ويقع عند التقاء رافدي الفرات الرئيسيين.
- ٢- سد قرة قاية: تم بناؤه عام ١٩٨٦ وهو ثاني اكبر سد تركي لتوليد الطاقة الكهربائية وتبلغ سعته التخزينية ٩,٥٤ مليار متر مكعب.
- ٣- سد اتاتورك: هو اكبر السدود التركية ويعتبر رابع اكبر سد في العالم من حيث الحجم وسعته التخزينية ٤٨,٧ مليار متر مكعب، ويهدف الى انتاج الطاقة الكهربائية وارواء مساحات من الأراضي تقدر حوالي ٨٧٠ الف هكتار.*

- ٤- نفق شانغلي اورفا: ويأخذ مياهه من سد اتاتورك ويبلغ طوله ٢٦,٤ كم وقطره ٧,٥ متر وهو عبارة عن نفقين كبيرين يبلغ تصريفهما ٣٢٨ مترا مكعبا والغرض منه نقل مياه الفرات الى سهول اورفة وحران.^(٢٢)
- وتعتبر هذه السدود جزء من مشروع (GAP) الواقع في محافظات جنوب شرق تركيا والذي يتضمن عدة مشاريع اخرى منها (غازي عنتاب- ادي بامان- شانلي اورفا- سيرت- ديار بكر- ماردين)^(٢٣) وتقدر مساحتها ٨٦٣,٧٣ كم^٢ ما نسبته ٥,٩% من اجمالي مساحة تركيا، وقدرت تكلفته ب ٢٠ مليار دولار

امريكي وكان من المتوقع الانتهاء منه قبل عام ٢٠٠٠ وهو مشروع ضخم ومتعدد الجوانب والأغراض.^(٢٤)

وأما اهم المشاريع السورية على نهر الفرات هي:

١- سد الطبقة (الثورة) ١٩٧٤: هو من اكبر المشاريع التخزينية السورية على نهر الفرات يبلغ ارتفاعه ٥٩ مترا وسعته التخزينية ١٤ مليار م^٣ من المياه في بحيرة الاسد وطوله ٤٥٠٠ مترا وعرضه ٦٠ متر وينتج طاقة كهربائية تقدر ب ٢,٥ مليار كيلو واط تمثل ٤٥% من احتياجات سوريا للكهرباء، وكلف السد نحو مليار دولار ويهدف الى ارواء مساحة تقدر ب ٦٨٠ الف هكتار واستصلاح اراضي تصل الى ٦٤٠ الف هكتار وهناك مجموعة مشاريع اخرى لمشروع سد الطبقة منها ما تم تنفيذه مثل مشروع قناة البليج الرئيسية الذي تم انشاؤه عام ١٩٨٥ وقنوات الري ومحطات الضخ بمشروع بئر الهشم في منطقة حوض البليج وشبكات الري في مشروع الفرات الاوسط الذي تم استصلاح اراضيه سنة ١٩٨٤.

٢- سد البعث: وبدأ العمل فيه عام ١٩٨١ ويقع هذا السد على بعد ٧٦ كم من سد الطبقة وهو من الاسمنت المسلح والهدف منه تنظيم جريان المياه التي تعبر سد الطبقة وتقليل تذبذب منسوب المياه في النهر الى نصف متر، والاستفادة من مياه خزن السد في توليد الكهرباء والتي تقدر بنحو ٣٧٥ مليون كيلو واط في الساعة سنوياً.^(٢٥)

٣- سدي الحسكة الغربي والشرقي على روافد نهر الخابور: وقد انشأت سوريا سدين صغيرين على احد روافد نهر الخابور شمال الحسكة بمسافة ١٥ كيلو مترا هما سد الحسكة الشرقي وسد الحسكة الغربي وهما سدان ترابيان سعتهما التخزينية ٣٢٠ مليون متر مكعب والهدف منهما ارواء مساحات زراعية.

٤- سد تشرين: ويقع هذا السد على نهر الفرات في موقع يوسف باشا قرب الحدود السورية التركية والغرض الرئيسي منه توليد الطاقة الكهربائية وتبلغ قدرته التخزينية ٩,١ مليارا م^٣ ويضم ٤ وحدات توربينية سعة كل منها ١٠٠ ميغا واط والطاقة التي يمكن توليدها من المحطة الكهرو مائية تقدر ٦,١ مليون كيلو واط في الساعة بالسنة، وقد تم مباشرة العمل بالاعمال التمهيدية خلال عام ١٩٨٩ ويبلغ

ارتفاع هذا السد بين ٢٠ الى ٢٥ نتر ومساحة البحيرة ١٥٠ كم^٣ ومنسوب التخزين فيه ٣٢٥ وتصريف المياه ١٧٠٠٠ م^٣ في الثانية.^(٢٦)

ثالثاً: شط العرب:

تطلق هذه التسمية على الشبكة المائية السفلية الكائنة اسفل نقطة التقاء نهري دجلة والفرات شمال البصرة ان الموقع الدقيق لنقطة الالتقاء هذه غير واضح كما ان معظم المياه التي تصبها دجلة والفرات تتحد سوية في شبكة من المستنقعات والاراضي السبخة تمتد من القرنة الى البصرة وان اوضح نقطة التقاء قد تغيرت بمرور الزمن، وتختلف المنطقة المتحدة ممن البحيرات والمستنقعات الكائنة في رأس الخليج العربي في مساحتها فهي تبلغ ٨، ٢٢٨ كم^٢ في نهاية فصل الجفاف (الصيف) و ٢٨,٤٩٠ كم^٢ اثناء الفيضان الربيعي كما ان الامطار الشتوية والمياه الناتجة عن ذوبان الجليد في تركيا تزيد هذه المساحة.

ويقع شط العرب ضمن الحدود العراقية حتى نقطة تبعد حوالي ٦٠ كم فوق الخليج ١٥ كم فوق مدخل الكارون وان المنطقة الواقعة اسفل الكارون تمثل الحدود الدولية بين العراق وايران.^(٢٧)

ويعتبر شط العرب نهراً دولياً وذلك حسب ما نصت عليه المادتين الثامنة والتاسعة من اتفاقية الجزائر اذ نصت المادة الثامنة على ضرورة وضع القواعد المتعلقة بالملاحة في شط العرب من قبل لجنة مشتركة عراقية - ايرانية حسب مبدأ الحقوق المتساوية في الملاحة وقيام لجنة اخرى بوضع القواعد الخاصة لمنع التلوث والسيطرة عليه في النهر.

اما المادة التاسعة فقد نصت صراحة على اعتبار شط العرب طريق للملاحة الدولية والزمّت الطرفين بالامتناع عن كل استغلال من شأنه ان يعيق الملاحة فيه الا ان ايران قد اغلقت شط العرب في وجه الملاحة الدولية منذ بداية الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠.^(٢٨)

كما ان العمل باتفاقيات ١٩١٣ و ١٩٧٥ بشأن النهركان غير مستقر بحسب طبيعة انظمة الحكم في البلدين وهي متغيرة وخاصة في التاريخ المعاصر فقد غلب الجانب السياسي في اتفاقية ١٩٧٥ على الجانب الفني والحقوق الجغرافية الحدودية المتعارف عليها، لقد اراد الطرفان منها التخلص من الضغوط

التي يواجهانها في الداخل لكنها لم تكن حلاً لمشاكل الحدود وخاصة فيما يتعلق بشط العرب، ان المياه في شط العرب لا تتأثر بالاجراءات والمشاريع الايرانية فحسب وانما بعوامل عديدة اخرى منها المشاريع في جنوب شرق تركية وسياسة العراق المائية المضطربة والتي يغلب عليها الطابع السياسي.^(٢٩) ويتأثر شط العرب بحركة المد والجزر في الخليج العربي وعلى طول مجراه والتي تسهل عملية دخول السفن الصغيرة والمتوسطة الحمولة اليه من الخليج العربي حتى ميناء البصرة ونتيجة لهذا التأثير يتم ارواء البساتين الممتدة على جانبي شط العرب، وتعتمد مياه شط العرب بشكل رئيسي على نهري دجلة والفرات وايضا على شبكة الروافد المصرفة من هور حمار وهور الحويزة ويمتد شط العرب الى سطح مياه الخليج العربي حوالي ٥ كيلومتر.^(٣٠)

يجري شط العرب في ارض عراقية على كلتا ضفتيه ما عدا المنطقة التي تمتد على الساحل الأيسر في ايران من جنوب البصرة حتى الخليج العربي، ويخضع بأكمله الى السيادة العراقية ما عدا ١٤ كم منه ٧ منها تقع في مدينة المحمرة الايرانية وال ٧ الاخرى تقع في مدينة عبادان الايرانية أيضاً^(٣١) وبذلك فان هذه المنطقة تخضع لخط التالوج وهو الخط الملاحي العميق لمجرى النهر ثم تعود الحدود العراقية لتتصل بالساحل الايسر الايراني حتى مصب النهر في الخليج العربي، وقد تم تحديد حدود شط العرب بين ايران والعراق في معاهدة عام ١٩٣٧ التي وقع عليها الطرفان ووفق هذه الاتفاقية لا يحق لايران ان تدعي بأن شط العرب نهر دولي يخضع لنظرية التالوج* في تحديد الحدود بين البلدين.^(٣٢)

وتشكل الملاحة النهرية احد الاستخدامات العراقية المهمة في شط العرب وان قلة كمية المياه المتدفقة عن المعدلات الطبيعية سوف تؤدي الى انعدام الملاحة النهرية بسبب قلة المياه في حوض الفرات الأدنى كما ان المشاريع التركية على نهري دجلة والفرات ستؤدي الى انخفاض منسوب المياه في النهرين والذي سيؤدي الى انخفاضه في شط العرب الى النصف وهذا يؤدي بدوره الى زيادة الملوحة في الشط وشمال الخليج العربي وسينتج من ذلك تأثير في البيئة البحرية في شمال الخليج العربي بشكل كبير.

كما ان اي نقص في الكمية او قطع مياه نهري دجلة والفرات سيؤدي الى شح مياه شط العرب الذي يعد المنفذ المائي الوحيد للعراق^(٣٣).

وقد اقامت ايران العديد من السدود على الانهار المغذية لشط العرب كنهر الكارون الذي يعد من اهم الروافد للنهر واهم تلك السدود هي:

١- سد الدز: اقيم هذا السد على نهر الدز احد روافد نهر الكارون بطاقة استيعابية تبلغ ١,٣٤ مليار م^٣ والغرض منه هو للزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية وقد تم انجازه عام ١٩٩٢، كما انه هناك ٥ مشاريع اخرى للسدود مخطط لها.

٢- سد كارون ١: وهو ثاني اضخم سد في ايران ومن السدود المهمة المقامة على نهر الكارون لغرض انتاج الطاقة الكهربائية تم انشاءه عام ١٩٧٧.

٣- سد كارون ٢: اقيم على نهر الكارون مع انشاء قناة لتحويل مجرى نهر الكارون باتجاه السد والغرض من انشاءه هو السيطرة على مياه الفيضانات وانتاج الطاقة الكهربائية.

كما قامت ايران بانشاء عدد من السدود التحويلية على نهر الكارون وروافده وهي:

١- سد دز التحويلي: وهو سد خرساني انجز عام ١٩٧٠ بمعدل تصريف ٢٥٠ م^٣/ث.

٢- سد كودفند التحويلي: انشأ على نهر الكارون في مدينة كودفند الايرانية وانجز في عام ١٩٧٧.^(٣٤)

اما اهم المعاهدات التي عقدت بين العراق وايران بشأن النهر فهي:

١- معاهدة ارضروم الثانية عام ١٨٤٧: وقد نصت في مادتها الثانية ان الحكومة العثمانية تعترف بسيادة ايران على مدينة خرمشهر ومينائها وجزيرة خضر (ابادان) والمرسى والاراضي الواقعة على الضفة الشرقية من شط العرب، واما موضوع شط العرب فقد اتفق الطرفان على ان يسير خط الحدود بينهما مع ضفته الشرقية مع الاعتراف الكامل بمياه شط العرب للعراق.

- ٢- بروتوكول عام ١٩١٣: تم توقيع هذا البروتوكول حول الحدود العراقية الايرانية بين الدولة العثمانية وايران باشراف بريطانيا حول خط الحدود في شط العرب.^(٣٥)
- ٣- اتفاق عام ١٩٣٧: وقع هذا الاتفاق لتنظيم الحدود بين البلدين واعطى لايران حقوقا في شط العرب ومكاسب اخرى مثل حرية الملاحة للبلدين في الشط، مع بقاء السيادة على الشط للعراق. وقد استمر هذا الحال على ما هو عليه حتى عام ١٩٦٩ عندما اعلن الشاه محمد رضا بهلوي الغاء اتفاقية عام ١٩٣٧ وطالب باتفاق جديد.^(٣٦)
- ٤- اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥: عقدت هذه الاتفاقية بجهود من الرئيس الجزائري بومدين بين العراق وايران في ايران وقد جاء فيها:
 - ١- اجراء تخطيط نهائي للحدود البرية بناءً على بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر لجنة ترسيم الحدود لسنة ١٩١٤.
 - ٢- تحديد الحدود البرية للدولتين حسب خط التالوك (وهو خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند خفض المنسوب ابتداءً من النقطة التي تنزل فيها الحدود البحرية في شط العرب حتى البحر).
 - ٣- يعيد الطرفان الامن والثقة المتبادلة على طول الحدود المشتركة ويلتزمان باجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما، وذلك من اجل وضع حد نهائي لكل التسلات ذات الطابع التخريبي من اين ما اتت.
 - ٤- اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات اعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل وبالتالي فان اي مساس باحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر، وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس هوارى بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الاخوية من اجل تطبيق هذا القرار ويعلن الطرفان رسميا ان المنطقة يجب ان تكون في مامن من اي تدخل خارجي.^(٣٧)ويذكر انه قد تم الغاء هذه الاتفاقية في عام ١٩٨٠ من قبل العراق بعد قيام الثورة الاسلامية في ايران وكان ذلك احد اسباب الحرب العراقية الايرانية.^(٣٨)

ويعتبر شط العرب المنفذ الوحيد للعراق الى البحر ولا يمكن للعراق ان ينشأ ميناءا عليه وذلك بسبب ضيق ساحل النهر واحتوائه على المستنقعات، كما ان لدى ايران ساحل طويل يحتوي على موانئ مهمة كثيرة، بالاضافة الى ذلك فان الشط يجري من خلال منطقة مالحة ومنخفضة حيث يحمل كميات كبيرة من الرواسب الطينية. ومن اجل تأمين حرية الملاحة في الشط فان على كل دولة ان تقبل في بعض التحديد لسيادتها عليه وعدم التدخل في الحدود الملاحية للدولة الاخرى تجنباً للمشاكل التي قد تقع.^(٣٩)

وقد نظمت الملاحة في شط العرب لأول مرة بعد الحرب العالمية الاولى بموجب بيانين صادرين عن القائد العام للقوات المسلحة البريطانية عام ١٩١٩ والمتعلقين بميناء البصرة والملاحة في شط العرب حيث اعلن بموجبهما عن مسؤولية ادارة ميناء البصرة للقيام بكافة الخدمات اللازمة لادارة الملاحة وما يتعلق بها في شط العرب مع بيان صلاحية ادرة الميناء في فرض الرسوم لقاء ما تؤديه من خدمات، وعند ابرام معاهدة الحدود بين العراق وايران عام ١٩٣٧ تقرر بمقتضاها ان تقوم الحكومة العراقية بهذه المهمة الى حين عقد اتفاقية بين البلدين خاصة بالملاحة في الشط العرب، الا ان هذه المفاوضات بشأن عقد هذه الاتفاقية قد فشلت لذا استمرت الحكومة العراقية في تنظيم وادارة الملاحة في الشط حتى توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥.^(٤٠)

يتكون شط العرب من النقاء نهري دجلة والفرات في منطقة كرمة علي ويبلغ طول النهر ١٩٢ كم وعرضه من ٣٥٠ الى ٢٢٠ م ويلتقي النهران في منطقة القرنة ليكونان النهر الذي يصب في الخليج العربي لمسافة ١٩٥ كم، ومن اهم الانهار الايرانية التي تصب فيه هو نهر الكارون والكرخة الذين يكونان ما نسبته ٤١% من مياه النهر، ويعتبر من اهم مصادر المياه العذبة التي تصب في الخليج.^(٤١) لقد قامت ايران بنقل المياه من سدود اعالي الكارون الى محافظتي اصفهان ويزد في وسط ايران وذلك باستخدام الانابيب لمسافة تصل الى اكثر من ١٠٠٠ كم وقد تم اكمال هذا المشروع عام ٢٠٠٠، وفي عام ٢٠٠٩ تم تحويل مياه نهر الكارون الى داخل الاراضي الايرانية وقطعه كلياً عن تجهيز شط العرب

مما سبب بارتفاع نسبة الملوحة مما أدى الى تغيير نوعية المياه الامر الذي اثر بشكل كبير على الحياة الاجتماعية والسكانية لمحافظة البصرة.^(٤٢)

الهوامش:

(١) عبد المنعم هادي علي، دراسة جغرافية قانونية لحقوق العراق المائية المكتسبة في نهري دجلة والفرات، مجلة اوروك للابحاث الانسانية، جامعة تكريت، المجلد ٣ العدد ١، ٢٠١٠، ص ١٨٤.

(٢) سمير هادي سلمان، القواعد الدولية المنظمة لاقتسام المياه ومشكلة توزيع مياه حوضي دجلة والفرات بين تركيا والعراق، رسالة ماجستير منشورة، العارف للمطبوعات، بيروت لبنان، ٢٠١٤، ص ٤٨.

(٣) Nadhir alansari, hydro-politics of the tigris and Euphrates basins, scientific research publishing, lulea university of technology, lulea, Sweden, 2016, p 152.

(٤) Allan Nakrof, International Law, saymon press, London, 2017, p80.

(٥) محمد عبد صالح حسن، أزمة المياه بين الموقفين التركي والعراقي، مركز الدراسات القانونية والسياسية جامعة النهرين، السنة بلا، ص ٤.

* مبدأ هارمون: سمي هذا المبدأ بهذا الاسم نسبة الى واقعة هارمون والذي يرى بأن للدولة السيادة المطلقة على مياه النهر الذي ينبع من حدودها الجغرافية للمزيد انظر: Genefer Lonson, Water in international law, Liver press, London, 2017, p73

(٦) Stephen C. McCaffrey, the harmon doctrine one hundred years later buried not praised, natural resources, J3 journal, 1996, p 550.

* خطة المراحل الثلاث: هي خطة تركية من اجل دراسة واقع المياه، الزراعة والتربة والتخطيط الهندسي للمشاريع الحالية والمستقبلية في البلدان الثلاث (تركيا - العراق - سوريا) من اجل وضع معايير محددة للأراضي التي تخصص لها المياه بهدف استبعاد زراعة بعض المحاصيل بحجة انها ذات استهلاك كبير للمياه وكذلك توحيد المعايير الاقتصادية للمشاريع الزراعية في البلدان الثلاث.

(٧) حقي اسماعيل علي الندوي، النزاعات الدولية للمياه المشتركة في بلاد ما بين النهرين، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٩٦.

* الحقوق المكتسبة: وهي الحقوق التاريخية المكتسبة للعراق من نهري دجلة والفرات وذلك لان العراق من اقدم البلدان في العالم وقد عرف باسم بلاد النهرين وذلك لوجود دجلة والفرات وبذلك فإنه يتمتع بحقوق تاريخية مكتسبة لا يمكن لأي دلة منعه منها.

(٨) طالب عبدالله فهد، المجاري المائية الدولية في بعض الدول العربية (الهلال الخصيب) في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة للأنهار الدولية، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ط ١، ٢٠١٧ ، ص ١٠٥.

(٩) James Arven, the haydrolical water rivers in the middle east, raymon press, London, 2017, p63.

(١٠) آمال وهاب، السياسة الدولية والاقليمية للمياه المشتركة دراسة حالة سد اليسو التركي، كلية القانون والعلوم السياسية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، العدد ١٠، ٢٠١٤، ص ٢٥٢.

(١١) SteveSteron, waters geographic aspiration, war and peace, hymond press,u.s.a,2 e d,2018, p82.

(١٢) رعد عيدان عبيد العتابي، التحديات التي تواجه تحقيق الامن المائي في ظل تأثير العوامل الخارجية والداخلية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط، العدد ٢٨، الجزء الاول، ٢٠١٧، ص ٦.

(١٣) James Burke- Neol Siemon -Alexandre Lasslop, tigris and Euphrates and the global water crisis, research, international soace university, space studies program,2011, p33.

(١٤) فؤاد قاسم الأمير، كيف تنتظر تركيا إلى مياه دجلة والفرات وإلى القانون الدولي حول حقوق العراق فيهما، مقالة منشورة على الرابط: <http://www.albadeeliraq.com/ar/node/929>

(١٥) عباس حمزة علي، مشكلة المياه في ظل التغيرات المناخية واثرها في الأمن المائي العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة القادسية، ٢٠١١، ص ١٥.

(١٦) ايمن عبدالكريم حسين، شراكة المياه في المجاري المائية الدولية في ضوء القانون الدولي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٨، ص ٧.

(١٧) عبدالرضا كاطع حسون، استخدامات نهر الفرات غير الملاحية في ضوء احكام القانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الكوفة ، ٢٠١١، ص ١٨- ٢٤.

(١٨) Harbert Ion, international law, between theory and practice, iec-ban press London, 2017, p53.

(١٩) فرح عبدالكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا ٢٠٠٣-٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن عمان، ٢٠١٤، ص ٨٥.

(٢٠) صاحب الربيعي، الاتفاقيات المائية بين العراق ودول حوض الفرات، مقالة منشورة على الرابط: <http://www.watersexpert.se>

(٢١) طالب عبدالله فهد، المجاري المائية الدولية في بعض الدول العربية (الهلال الخصيب) في ضوء اتفاقية الامم المتحدة للأنهار الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦، ١٠٧.

* رفض البنك الدولي تمويل سد اتاتورك بدون وجود اتفاق بين الدول الثلاث وذلك لاهمية هذا السد واثاره الكبيرة على سوريا والعراق وذلك وفقاً للقواعد التي تبناها هذا البنك، ولم تطبق تركيا هذه القواعد عند بناء سد اتاتورك في حين طبقتها عند بناء سد قرة قايا ولذلك فقد قام البنك الدولي ذلك السد وملئه تدريجياً وفق التعهدات التركية، ويعتبر انشاء سد اتاتورك بهذا الشكل اهداراً من تركيا لقواعد القانون الدولي كما انه يعتبر خرق لمعاهدة تركيا والعراق لعام ١٩٦٤ والتي تقضي بتزويد العراق بمعلومات المشاريع الخاصة التي تقوم تركيا بانشاءها.

(٢٢) سامر مخيمر، خالد حجازي، ازمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٧، ص ٢٨.

(٢٣) طالب عبدالله فهد، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.

(٢٤) سليم ادهم، مشروع جنوب شرق الاناضول GAP واثرها في ازمات الشرق الاوسط، الراصد للطباعة، عمان، ٢٠٠٣، ص ٥٢.

(٢٥) نضال احمد بدر، الابعاد الجيو سياسية لمشكلة مياه حوض نهر الفرات واثرها على العلاقات التركية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، ٢٠١٢، ص ٤٨-٤٩.

(٢٦) طالب عبدالله فهد، المجاري المائية الدولية في بعض الدول العربية (الهلال الخصيب) في ضوء اتفاقية الامم المتحدة للأنهار الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠-١١١.

(٢٧) المياه في الشرق الاوسط صراع ام تعاون، سلسلة بحوث عسكرية، دائرة التدريب مديريةية التطوير القتالي، ط الاولى، ١٩٨٧، ص ٢٨.

- (٢٨) عصام العطية، القانون الدولي العام، كلية القانون، جامعة بغداد، ط ٥، ١٩٩٢، ص ٢٤٢.
- (٢٩) عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية، التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨، ص ١٤٤.
- (٣٠) شذى كاظم خلف، جبار عبد زايد، تملح مياه شط العرب الواقع والمعالجات الممكنة، دراسة مقدمة لوزارة البيئة العراقية، ٢٠٠٩، ص ٣-٤.
- (٣١) احمد كاظم محمد، جيمورفولوجيا المياه العراقية، دار الوحدة بيروت، ٢٠٠٣، ص ٥٨.
- * يعني المصطلح القانوني (الثالوج) المجرى العميق الذي يصلح للملاحة باستمرار اذ يقول الاستاذ الهولندي الدكتور بوشية ان كلمة ثالوج لا تعني خطا حدوديا بل انها تعني منطقة حدودية وذلك لان القناة او المجرى الملاحي لا يمكن ان يكون خطأ، ولذلك فان المجرى الملاحي العميق للنهر او الثالوج لا يقسم النهر الى نصفين متساويين بل انه يتبع العمق الملاحي الذي تسير فيه السفن ولذلك فانه قد يقترب من احدى الضفتين او يبتعد عنها تبعا لعمق المياه ولذلك فان هذه النظرية تطبق على الانهار الملاحية من اجل تأمين الحقوق الملاحية للبلدين المتشاطئين على حد سواء. للمزيد انظر الى المصدر رقم (٣) خالد يحيى العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون.
- (٣٢) خالد يحيى العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١، ص ١١٩ الى ١٢٤.
- (٣٣) غدير محمد سجاد، الامن المائي العربي والتحديات الاقتصادية والسياسية دراسة مستقبلية لحوضي دجلة والفرات، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١١٢.
- (٣٤) عبد الامير احمد عبدالله، الانهار الحدودية المشتركة بين العراق وايران واثرها على الاراضي الزراعية والامن المائي العراقي، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد ٢٠، العدد ١، ٢٠١٢، ص ٣٨٤.
- (٣٥) عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ٢٠٠٨، ص ١٤٢.
- (٣٦) Stefan kross, The perisian exipetion in thearab gulf, Rele – Make, press, London, 1992, p30.
- (٣٧) نص اتفاقية الجزائر، للمزيد انظر اتفاقية الجزائر بين العراق وايران عام ١٩٧٥، متاح على الرابط: [http://www.koord.com/webbook/book/aras/aras1/Book/sbarzani/Barzani-\(700-715\).pdf](http://www.koord.com/webbook/book/aras/aras1/Book/sbarzani/Barzani-(700-715).pdf)

- (٣٨) عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان ، ط٢، ٢٠٠٨، ص١٤٣.
- (٣٩) المياه في الشرق الاوسط صراع ام تعاون، سلسلة بحوث عسكرية ،دائرة التدريب مديرية التدريب القتالي، ط١، ١٩٨٧، ص٧٨-٧٩.
- (٤٠) عصام العطية، القانون الدولي العام، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٠.
- (٤١) Nadhir alansari, ibid, p146.
- (٤٢) عبدالامير احمد عبدالله، الانهار الحدودية المشتركة بين العراق وايران واثرها على الاراضي الزراعية والامن المائي العراقي،مجلة جامعة تكريت للعلوم ، المجلد ٢٠، العدد ١، ٢٠١٢ ، ص ٣٨٤.